Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

السياسة النقدية وأثرها على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري -دراسة تحليلية للفترة (2001-2018)-

Monetary Policy and its impact on some of Algerian macro economic variables - An analytical study for the period 2018-2001

بن مصطفى ريم Benmostefa Rim، بن لدغم فتحي Benladghem Fethi
1 جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)، مخبر النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي MIFMA،
benmostefa-2018@hotmail.com
2 جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان (الجزائر)، benladghemf@yahoo.fr
المؤلف المرسل: بن مصطفى ريم Benmostefa Rim، الإيميل: benmostefa-2018@hotmail.com

تاريخ الاستلام : 2020-06-14 تاريخ القبول : 2020-09-21

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في كلّ من: النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة خلال الفترة الممتدة من (2001-2018).

و توصّلت الدراسة أنه لم يتم تحقق الأثر المنتظر من السياسة النقدية على معظم المتغيرات محل الدراسة نتيجة عدّة أسباب لعل أبرزها سيطرة قطاع المحروقات على تشكيلة الصادرات في الجزائر النقص في الاستثمارات وانعدام وجود سياسة وطنية لحلّ مشحل البطالة.

كلمات مفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، الجزائر.

Abstract :

This study aims to highlight the impact of monetary policy on some of macroeconomic variables represented in: economic growth, inflation and unemployment during the period (2001-2018 .(

The study concluded that the expected effect of monetary policy on most of the variables under study was not achieved due to several reasons, perhaps the most prominent of which is the hydrocarbon sector's control over the variety of exports in Algeria, the lack of investments and the absence of a national policy to solve the unemployment problem .

Keywords: Monetary policy, economic growth, inflation, unemployment, Algeria.

1. مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية المنتهجة من قبل الدّولة بغية مكافحة مختلف الإختلالات الإقتصادية، من إحدى الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية الهادفة إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث مجمل الإجراءات المتّخذة من قبل السّلطات النقدية المتمثلة في البنك المركزي هدفها التأثير بالشكل السّليم على جلّ المتغيرات الإقتصادية الكلية، والتي تعكس بدورها وبشكل مباشر الوضع الإقتصادي العام للبلد.

و الإقتصاد الجزائري من خلال مراحل تطوره تعرّض للكثير من الإختلالات سواءا الإقتصادية أو النقدية، تمثلت في التذبذبات المسّجلة في معدّلات النمو الإقتصادي، تزايد معدّلات البطالة وعدم التحكم في معدلات التضخم .

طرح الإشكالية:

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية على النحو الآتي:

- ما هو أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)؟

فرضيات الدراسة:

1- لم تحقق السياسة النقدية المطبقة من قبل بنك الجزائر الأثر المطلوب منها على معظم متغيرات الدراسة.
2- شهد الإقتصاد الجزائري معدلات نمو متذبذبة خلال فترة الدراسة نتيجة إعتماده بالدرجة الأولى على الإيرادات النفطية.

أهداف البحث: يتجلى الهدف من وراء هذا البحث أساسا في الآتي:

- التطرّق لمسار السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة الدراسة المحدّدة وتقييم مدى فعاليتها.
- تحليل أثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث من خلال الدور الفعّال الذي أصبحت تقوم به السياسة النقدية في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والنّقدي.

منهجية الدراسة: بناء على ما ذكر وبغرض معالجة الإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظّاهرة محلّ الدراسة وتحليلها من خلال سرد مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2018)، ثمّ التطّرق إلى تحليل وتقييم أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكليّة محل الدراسة.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

- **المحور الأول:** مسار السياسة النقدية في الجزائر من (2001-2018).
- **المحور الثاني:** تحليل أثر السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية.

2. مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2018): في إطار الإنتقال من الإقتصاد المخطّط إلى إقتصاد السوق، وبغية مسايرة التطورات الحاصلة في السّاحة الإقتصادية، عرفت السياسة النقدية في الجزائر عدّة تغيرات وتحوّلات كان لها أثر بالغ على مجمل المتغيرات الإقتصادية الكلية كالنمو، البطالة والتضخم على سبيل المثال.

1.2 السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2004): إنّ أبرز الإصلاحات التي تميزت بها هذه المرحلة تمثلت في صدور قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الذي من خلاله تم إبراز دور السياسة النقدية وإرجاع الصلاحيّات للسّلطات النقدية في تسيير النّقد والقرض، ولكن سرعان ما ظهرت ثغرات في التشريعات الخاصة بهذا القانون، الأمر الذي استلزم إجراء تعديلات نلخصّها فيما يلي[1]:

أوّلها الأمر 01-01 الذي تمّ إصداره في 27 فيفري 2001: تمّ بموجبه الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، يليه التعديل الثاني المؤرّخ في 26 أوت 2003 الذي حمل في طيّاته عدّة نقاط تسمح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أحسن، وأهمّ ما احتواه هذا الأمر: توسيع الصلاحيات النقدية لبنك الجزائر في إدارة النّقد والقرض، إلغاء عهدة المحافظ وتحديد الأهداف النقدية لتحقيق كلّ من النمو والاستقرار الدّاخلي، إضافة إلى القانون 01-04 الصادر في 24 مارس 2004 الذي تمّ من خلاله تحديد الحدّ الأدنى لرأس مال البنوك بـ 2.5 مليار دج، وبـ 500 مليون دج للمؤسسات المالية.

فمنذ بداية سنة 2000 شهد الإقتصاد الوطني في الجزائر إنعاشا بسبب تدفق موارد مالية هائلة متأتية نتيجة التحسّن والإرتفاع المستمر في أسعار النفط الأمر الذي عرف بالطّفرة النّفطية وانعكس بالإيجاب على الإقتصاد الجزائري، حيث أهّم ما ميّز هذه الفترة تطبيق السّلطات الجزائرية لبرنامج تنموي متوسط الأجل، تمثل في برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) والذي خُصّص له مبلغ مالي قُدّر بـ 525 مليار دج[2].

بحيث يهدف إلى تحقيق الإستقرار المحلّي جرّاء توفير مناصب الشغل، وزيادة حجم الإستثمارات مع التحكم في معدّلات التضخم.

2.2 السياسة النقدية خلال الفترة (2005-2009): تزامنت هذه الفترة مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، حيث قدّر المبلغ الإجمالي للإستثمار فيه بـ 9000 مليار دج[3]، أين اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية جرّاء انتهاج الدولة لسياسة مالية توسعية وانعكست هذه المرحلة بالإيجاب على الاقتصاد الوطني حيث تم تسجيل تراجع في معدّلات البطالة، ارتفاع في نسبة النمو خارج المحروقات نتيجة عودة الحيوية للنشاطات الاقتصادية.

3.2 السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2014): تميّز الإقتصاد الوطني خلال هذه الفترة بصلابة الوضع المالي نتيجة الإرتفاع الذي عرفته أسعار النّفط في الأسواق العالمية، ما شجّع

الحكومة إلى تخصيص مبالغ مالية ضخمة للنهوض بالإقتصاد الجزائري، إضافة إلى تعديلات مسّت قانون النّقد والقرض 90-10 تمثلت في:

- الأمر 04-10 المعدّل والمتمّم للأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلّق بإصلاح السياسة النقدية وتعزيز الإطار العمليّاتي لها حيث تضمن النقاط التالية[4]:
- إعفاء بنك الجزائر من العمليات المرتبطة بالنشاطات من كلّ الضرائب، الحقوق، الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.
- مهمّة بنك الجزائر الحفاظ على استقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في ميدان النّقد والقرض، لنمو سريع للإقتصاد مع السّهر على الاستقرار النقدي والمالي.
- تدعيم الرقابة الداخلية للمصرف والمؤسّسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة.
- يحرص بنك الجزائر على السّهر الحسن لنظم الدّفع وفعاليتها وسلامتها.

كما تمّ خلال هذه الفترة أيضا تطبيق برامج توطيد النمو الإقتصادي (2010-2014) هدفه مواصلة الإستثمارات العمومية الغير المنجزة، تحسين التنمية البشرية، تحقيق ارتفاع في معدّلات النمو، توفير مناصب شغل جديدة، انخفاض معدّلات التضخم وحدوث استقرار نقدي[5].

4.2 السياسة النقدية خلال الفترة (2015-2018): إنّ الإنخفاض المسجّل في أسعار البترول والصّدمات الخارجية لسنة 2015 كان لهما أثر كبير على الإقتصاد الوطني وعلى مواصلة المخطّطات التنموية، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع المديونية الدّاخلية وضرورة اللّجوء إلى المديونية الخارجية في ظل استمرار الأزمة وزيادة السّحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بلغ حدّه الأدنى في نهاية ديسمبر2016 أي 740 مليار دج،ونفذ كليا مع بداية سنة 2017، ما تسبّب في حالة عجز للحسابات الجارية وفي الميزانية العمومية.

حيث شهدت الفترة ما بين 2015 و2017 تسجيل تراجع في السيولة المصرفية بالرّغم من السيولة المتأتية من تمويل العجز الميزاني ورجوع بنك الجزائر إلى إعادة التمويل إبتداءً من شهر أوت 2016، حيث أدّى هذا الإنخفاض في فائض السيولة إلى حدوث تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية، التي تحوّل إتجاهها نحو استعمال أدوات ضخ السيولة (عبر عمليات السوق المفتوحة) لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي في حين كانت في السّابق تقوم بامتصاص فائض السيولة المصرفية من خلال أدوات الإمتصاص وتسهيلات الودائع[6].

خلال الفصل الأخير من سنة 2017، ارتفعت السيولة المصرفية نتيجة لوضع حيّز التّنفيذ للتّمويل غير التقليدي. كما شهدت هذه المرحلة تعديل قانون رقم 10-17 (الجريدة الرسمية العدد 57 بتاريخ 2007 ص 4) المؤرّخ في 11 أكتوبر 2017 والمتمّم للأمر 03-11 المتعلّق بقانون النقد والقرض والمتضمن: قيام بنك الجزائر بشراء مباشرة السندات المالية الصادرة من طرف الخزينة ولمدّة 5 سنوات بشكل استثنائي للمساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة وتمويل الدين العمومي الداخلي.

3- تحليل أثر السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية:

1.3 النمو الإقتصادي: إنّ الزيادة في إجمالي الناتج المحلّي الإجمالي الذي يعكس إنتاج الدّولة من السّلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة تعبّر عن النمو الاقتصادي، حيث يعدّ هذا الأخير من أحد الأهداف الأساسية التي تسعى السيّاسة النقدية لتحقيقها من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية تحفزّ بها الإستثمار الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل الطّلب الكلّي.

و يمثل لنا المنحنى الموالي تطوّر معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من 2001-2018:

الشكل 01: تطوّر معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدّة من 2001-2018

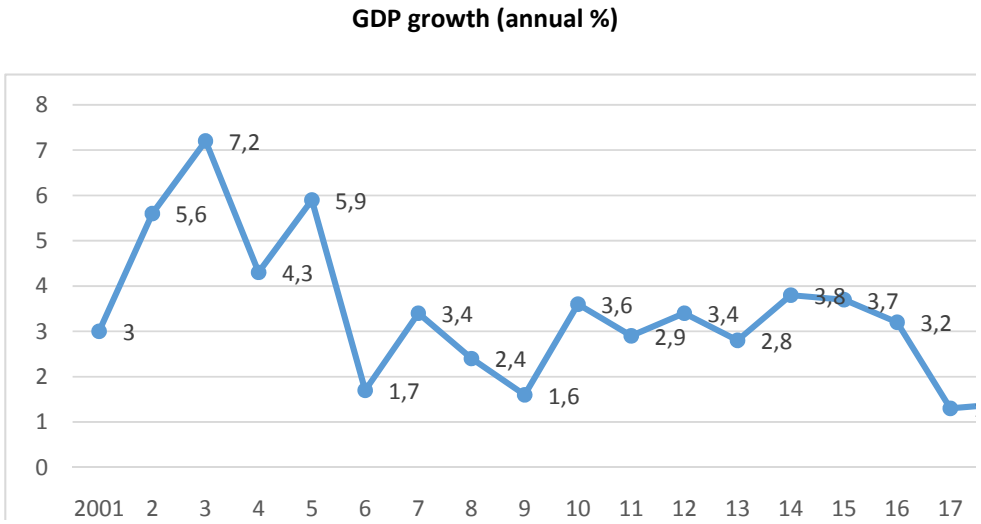

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

يتّضح من خلال المنحنى أعلاه أنّ معدّل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2003 عرف نموا منتظما، حيث سجّل ارتفاعا من 3% سنة 2001 إلى 7.2% سنة 2003 والتي تعتبر أعلى نسبة سجّلها معدّل النمو إلى يومنا هذا، بفضل قطاع المحروقات الذي يعّد بمثابة المحرّك الأساسي للنمو الاقتصادي.

وفي سنة 2004 بدأ معدّل النمو في الإنخفاض ليصل إلى 4.3%، ثمّ بلغ 5.9% في سنة 2005، ثم استمر في الانخفاض ليصل 1.7% سنة 2006 بسبب إنخفاض نمو القطاعات خارج المحروقات حيث سجّلت نسبة نمو 48.7% سنة 2006 مقابل 59% سنة 2002[vii].

وفي سنتي 2007 و2008 بلغ معدّل النمو 3.4% و2.4% على التوالي فبالرغم من أزمة سنة 2008 لم ينخفض النمو بشكل كبير بسبب وفرة الإحتياطات الدولية الناتجة عن الوفرة المالية للسنوات السّابقة للأزمة، بينما في سنة 2009 انخفض إلى 1.6% بسبب التراجع المسجّل في قطاع المحروقات، بعدها أصبح معدّل النمو الاقتصادي في الجزائر يرتفع وينخفض جرّاء التغيرات الحاصلة في أسعار البترول إلى غاية سنة 2014 حيث بلغ 3.8%، ثم تواصل في الانخفاض إلى غاية سنة 2018 أين سجّل 1.4% جرّاء الأزمة العالمية لسنة 2014 التي أثّرت بشكل كبير على الإقتصاد الوطني بصفة عامّة والنمو الاقتصادي بصفة خاصّة إلى غاية يومنا هذا.

وعليه نستنتج أنّ للسياسة النقدية في الجزائر أثر ضعيف على النمو الاقتصادي بسبب ميزة الإقتصاد الجزائري الذي يعتبر إقتصادا ريعيا مرتبط بالدرجة الأولى بالتغيرات الحاصلة في أسعار البترول، وكون هذه الأخيرة من أهّم محدّدات النمو في الجزائر فأيّ تذبذب في أسعار النّفط يؤدّي إلى انخفاض النمو ويكون له أثر كبير على الإقتصاد الوطني.

2.3 التضخم: إنّ مصطلح التضخم الذي تشكو منه معظم إقتصاديات الدّول، يعرّف على أنه تلك الزيادة في التداول النّقدي، التي يترتب عنها زيادة في الطلّب الكلّي الفعّال عن العرض الكلّي للسّلع والخدمات خلال فترة زمنية معيّنة، ينتج عنها زيادة في المستوى العام للأسعار[viii].

كما يطلق مصطلح التضخم على حالات أخرى نذكر منها[ix]:

- الإفراط في الإصدار النقدي بمعنى التضخم النّقدي، ويتمثل في الزيادات الكبيرة في النقود المتداولة في الأسواق؛
- ارتفاع المداخيل النّقدية للأفراد بشكل غير عادي؛
- ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج خاصة تكلفة العمل.

و يبيّن لنا الشّكل الموالي تطوّر معدّل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

الشكل 02: تطوّر معدّل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

INF

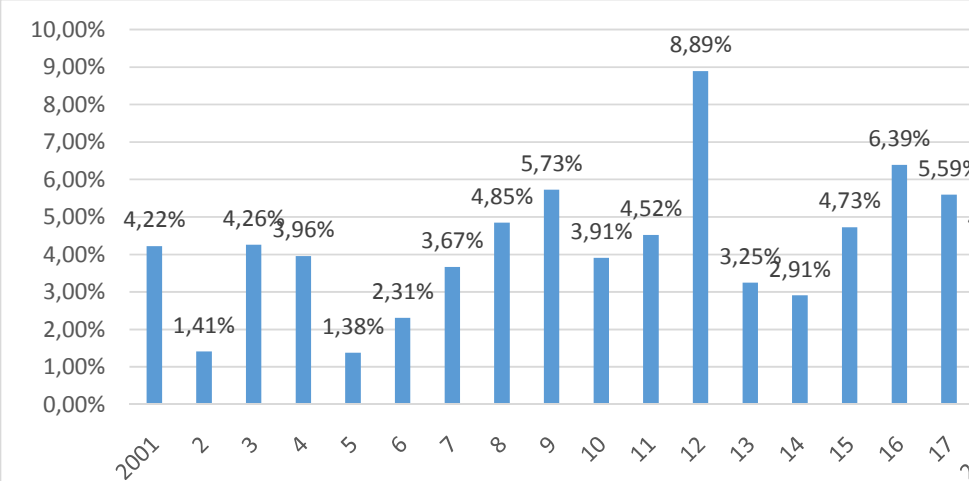

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

ممّا سبق نلاحظ أنّ معدّل التضخم بلغ نسبة 4.22% سنة 2001، نظرا للإرتفاع المسجّل في نمو الكتلة النقدية بـ 24.9% نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي، في حين تراوح بين الإرتفاع والإنخفاض خلال السنوات من 2002 إلى 2009 إذ بلغ حدّه الأدنى 1.38% سنة 2005 وفي سنة 2009 أقصى حد له 5.73% بسبب إتباع سياسة مالية توسيعية بفعل دعم برنامج النمو الإقتصادي، ثم في سنة 2010 انخفض إلى 3.9%، ليرتفع مجددا إلى 4.5% سنة 2011 وتواصل تسارع نسبة التضخم حيث بلغ أعلى مستوياته سنة 2012 بنسبة 8.89%، ويفسر هذا الإرتفاع بسبب تزايد الأسعار لبعض المنتجات الأساسية الذي ساهم بصفة أكبر في تضخم الأسعار الداخلية لسنة 2012 (49.65%)[x]، بينما تراجع معدّل التضخم سنتي 2013 و2014 على التوالي حيث بلغ 3.25% ثم 2.91% نتيجة الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة للتمويل عوض اللّجوء إلى الإصدار النقدي، وبخصوص السنوات المتبقية من 2015 إلى غاية 2018 سجّلت معدّلات التضخم إرتفاعا يعود أساسا إلى النّقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الإستهلاكية، ضف إلى ذلك لجوء الدّولة إلى التمويل التقليدي في سنة 2018.

فالسلطات الجزائرية رغم جهودها المتواصلة لتحقيق الإستقرار النقدي إلّا أنّ معدّلات التضخّم ظلّت نوعا ما متذبذبة نظرا لعدم وجود مقابل حقيقي للكتلة النقدية.

3.3 البطالة: فحسب منظمة العمل الدولية عرّفت البطالة بأنّها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سنّ العمل، راغبين فيه وباحثين عنه، ولكنّهم لا يجدونه، وذلك في مجتمع معيّن لفترة زمنية معينة[xi].

والشكل الموالي يوضح طريقة عمل السياسة النقدية للتأثير على البطالة.

الشكل رقم (03) إستراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة

المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 118.

الجدول رقم 01: تطوّر معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

السنوات	تطور البطالة	السنوات	تطور البطالة	السنوات	تطور البطالة
2001	%27.29	2007	%13.78	2013	%9.81
2002	%25.89	2008	%11.32	2014	%10.2
2003	%23.71	2009	%10.16	2015	%11.2
2004	%17.64	2010	%9.96	2016	%10.2
2005	%15.27	2011	%9.96	2017	%13.56
2006	%12.27	2012	%10.97	2018	%11.7

الشكل رقم 04: تطوّر معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2018

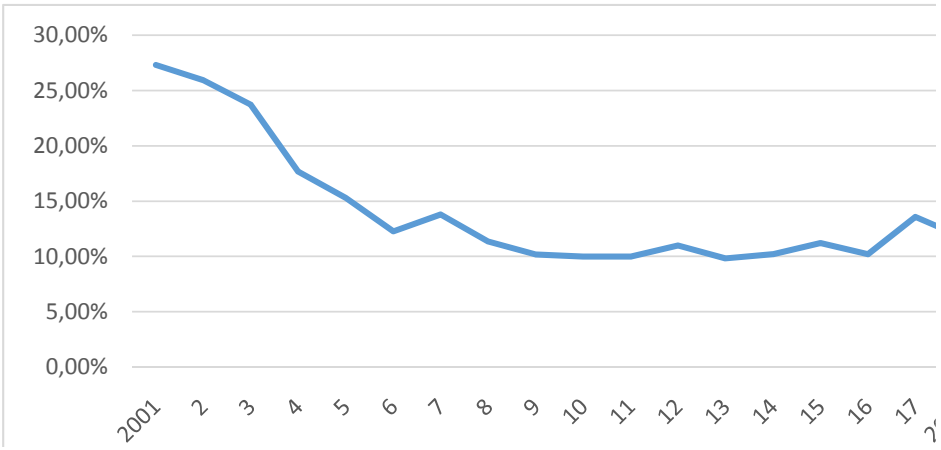

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الشكل أعلاه بخصوص تطّور معدّلات البطالة أنّه خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2004 سجّلت تراجعا ملحوظا حيث انخفضت من 27.29% سنة 2001 إلى 17.64% سنة 2004 نتيجة تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي في نفس الفترة، الأمر الذي تزامن مع ارتفاع أسعار البترول ومكّن السلطات توفير مناصب شغل وبالتالي تسجيل تراجع في معدّلات البطالة.

و استمر هذا الإنخفاض والتراجع في معدّلات البطالة من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009 جرّاء تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي، بعدها استقرّت المعدّلات خلال الفترة الممتدّة من 2010 إلى 2014، ثم عادت إلى الإرتفاع نوعا ما بين 2015 و2018، وسجّلت أعلى نسبة خلال سنة 2017 بـ 13.56% بسبب قيام الحكومة بتجميد التوظيف مؤقتا تبعا إلى إتخاذ إجراءات تقشفية بسبب أزمة سنة 2014 التي أدّت إلى تراجع أسعار المحروقات.

ففي الآونة الأخيرة أصبحت البطالة الشغل الشاغل للسياسة النقدية حيث تسعى لاتخاذ الإجراءات اللّازمة لتنشيط الحياة الاقتصادية والتحكم في معدّلات البطالة.

4- **خاتمة:**

صنّف موضوع السياسة النقدية ضمن أهمّ مواضيع الإقتصاد الكلّي، إذ تعدّ بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، نظرا للدّور الهام والفعّال الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار في مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية من خلال تحقيق معدّلات نمو عالية ومحاربة كلّ من التضخم الذي يعكس لنا مدى إستقرار المستوى العام للأسعار، والتقليل من معدّلات البطالة المعبّرة عن وضع سوق العمل.

إلّا أن السياسة النقدية في الجزائر تظل لوحدها غير كافية إذ لابد من وجوب تضافر مختلف السياسات الإقتصادية معها، وضرورة الخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي وفي نفس الوقت الرفع من مستويات النمو.

و عليه تم التوّصل إلى النتائج التالية:

- إنّ الهيكل الهش للإقتصاد الجزائري وإعتماده الكبير على الصادرات النفطية جعل الأثر المنتظر من السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية الكلية يبقى دون المستوى المرغوب؛

- بالرغم من مختلف الترتيبات التي وضعت لمكافحة البطالة، تبقى غير كافية للتخفيف من حدّتها، كونها تقترح معالجة إجتماعية لها بدلا من معالجة إقتصادية؛

- عموما سجلّت معدّلات التضخم تذبذبا طول فترة الدراسة نتيجة عدم توفر مقابل حقيقي للكتلة النقدية.

الإقتراحات: على أساس النتائج المتّوصل إليها نقترح بعض التوصيات حتّى تتمكن السياسة النقدية من بلوغ الأثر المنتظر على مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية.

✓ ضرورة إتباع مزيج بين مختلف السياسات الإقتصادية مع السياسة النقدية بهدف تحقيق الإستقرار النقدي والمالي؛

✓ إلزامية توفير عنصر التنويع في إيرادات الدّولة من خلال التوسع في أنشطة غير نفطية بهدف الخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات التي لا تقل نسبتها عن 98% من إيرادات الصادرات الجزائرية؛

✓ ضرورة توفير سوق نقدي ومالي متطوّر، حتى يتسنى للسياسة النقدية تأدية تأثيرها على مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية.

5. قائمة المراجع و الهوامش:

[1] بن عزّة إكرام، بن لدغم فتحي، **"مقاربة قياسية لدراسة فعالية الإصلاحات النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج متّجه تصحيح الخطأ (VECM)"**، الملتقى الدولي حول **"الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة"**، جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر 02، 03 ديسمبر 2019، ص 440.

[2] غربي أحمد، **"أبعاد التنمية المحلية وتحدّياتها في الجزائر"**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة المدية، أكتوبر 2010، ص ص 15-16.

[3] غربي أحمد، مرجع سابق الذّكر، ص ص 15-16.

[4] موسى بوشنب، **"فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر (2000-2013)"**، مجلّة معارف، العدد 19، 2015، ص ص 95-96.

[5] ناجية صالحي، فتيحة محناش، **"أثر برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم"**، المؤتمر الدّولي حول **"تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"**، جامعة سطيف 1، يومي 11-12، 2013/03، ص 9.

[6] بنك الجزائر، **"التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر"**، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017، ص 129.

[vii] رحماني العربي، **"السياسة النقدية في الجزائر"**، مجلة معارف، العدد 18، جوان 2015، ص 138.

[viii] غازي حسين عناية، **"التضخم المالي"**، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 25.

[ix] صبحي تادرس قريصة، مدحت محمود العقاد، **"النّقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"**، بيروت، دار النهضة العربية، 1983، ص 247.

[x] مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، **"أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظلّ الإصلاحات الاقتصادية"**، المؤتمر الدّولي حول **"الأداء المتميّز للمنظمات والحكومات"**، يومي 08-09 مارس 2005، جامعة ورقلة، ص ص 298-299.

[xi] حسام علي داوود، **"مبادئ الاقتصاد الكلي"**، ط1، دار المسيرة للنشر، عمّان، الأردن، 2010، ص 184.